

دراسة تأصيلية نظرية في تصنيف النظم الانتخابية وعلاقتها بالأحزاب

أ. قيرع سليم

قسم العلوم السياسية

جامعة زيان عاشور الجلفة

مقدمة:

تعتبر مسألة انتقاء النظام الانتخابي في الأنظمة السياسية الحديثة من أهم القرارات بالنسبة لأي نظام يسعى إلى تحقيق الديمقراطية، ففي غالب الأحيان يترتب على انتقاء نظام انتخابي معين تبعات هائلة على مستقبل الحياة السياسية، ذلك أن النظم الانتخابية المنتقاة تتميز غالبا بالديمومة. وعلى الرغم من أن انتقاء النظم الانتخابية داخل النظام السياسي يتم من خلال عملية مدروسة تتلاءم مع الأهداف المرجو تحقيقها منها، إلا أن ذلك لم يتحقق لدى جميع الدول، ففي كثير من الأحيان تتم عملية الانتقاء تبعا لتزامن مجموعة من الظروف غير الاعتيادية، أو استجابة لميول شائع، أو بسبب تحول تاريخي مفاجئ، دون أن ننسى مسائل الإرث الاستعماري وتأثير المحيط.

لقد عرف النظام الانتخابي تطورا ملحوظا، فظهرت أشكاله الحالية كعصارة لمجهود فكري، وانعكاس لممارسات سياسية عديدة، وما يميزه أنه الآلية الحاسمة حول تولي وانتقال السلطة، حيث أن المحكومين هم من يقومون بعملية الاختيار بين مجموعة من المترشحين تتيح لهم في الغالب خيارات متعددة، هذا ما جعل النظام الانتخابي يبرز كآلية تقبل بها كل الفئات لإسناد السلطة إلى الفائز في الانتخابات الرئاسية، أو البرلمانية أو المجالس البلدية.

من هذا المنطلق راودني الإشكالية التالية: كيف يمكن للنظم الانتخابية في تصنيفاتها أن تؤثر في طبيعة النظام الحزبي داخل الدولة؟

استعان العديد من الباحثين في تصنيفهم للنظم الانتخابية بمقاربتين أساسيتين، تتمثل الأولى في المقاربة "القانونية - الدستورية" التي اعتمدت في تصنيفها على اعتبار النظام الانتخابي آلية فقط لتحويل الأصوات إلى مقاعد، أما الثانية فتتمثل

في المقاربة "التحليلية" التي اعتمدت على عامل تأثيرات النظام الانتخابي على المجال السياسي والاجتماعي، غير أن هذا الاختلاف لم ينعكس بقوة على التمييز بين النظم الانتخابية.⁽¹⁾

وعليه، فإن المعايير الأساسية في تصنيف النظم الانتخابية، يمكن تحديدها في النقاط الأربعة التالية:⁽²⁾

- حجم الدائرة الانتخابية.

- طرق التصويت (قوائم حرة مغلقة أم مفتوحة).

- حدود أو نسبة الحسم (النسبة من الأصوات التي تمكن الحزب السياسي من حيازة مقعد).

- الصيغة الانتخابية (صيغة حساب الأصوات).

ويقول أندري بول فروني **André-Paul Frogner**: "إنه لا يمكننا اختزال النظام الانتخابي في الصيغة الانتخابية لحساب الأصوات، لأنه في الحقيقة أوسع من ذلك، يجب علينا الأخذ بعين الاعتبار كل المكونات الأخرى للنظام الانتخابي من جهة، وتأثيراتها السياسية من جهة أخرى".⁽³⁾

وفي عالم اليوم، نجد العديد من الدول اعتمدت أنماطا مختلفة للنظم الانتخابية وهناك العديد من التصنيفات أيضا، ويعتبر أبرز تصنيف ذلك الذي قسمها إلى ثلاث عائلات كبرى، تحتوي كل واحدة منها على أنواع من النظم الانتخابية، وهذه العائلات تتمثل في نظام الأغلبية، نظام التمثيل النسبي، والنظام المختلط، ويمكن أن نفصل في ذلك كالآتي:⁽⁴⁾

(1)- LAURENT, DELFOSS, FROGNIER, Op.Cit, p 13.

(2)-Pipa NORRIS, "choosing electoral systems, Proportional, Majoritarian and Mixed Systems" **international political science review**, vol 18 (3), Harvard University, july 1997, p 299.

(3)-A LAURENT, P DELFOSS, A P FROGNIER, **les systèmes électoraux: permanences et innovations**. paris: L'Harmattan, 2004, p 13.

(4)- محمد رفعت عبد الوهاب، الأنظمة السياسية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2004، ص

1. نظام الأغلبية

أ. تعريف نظام الأغلبية:

يعرف كوتيري جين ماري **Cotteret Jean marie** نظام الأغلبية بأنه: "أسلوب اقتراع يفوز بموجبه المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات"⁽¹⁾، ولهذا النظام عدة تفرعات فهو قد يكون أكثرها على أساس الصوت، بحيث يتم التصويت بالصوت الواحد أو الصوت الجمعي لمرشح واحد، أو يتم منح الصوت لعدة مرشحين في ذات الوقت، أين يجري على أساس قوائم مغلقة أي لا يستطيع الناخب أن يفاضل إلا بين لوائح المرشحين، دون أن يكون بإمكانه أن يختار من بين أسماء المرشحين المدرجين في كل لائحة. أو قد يجري الاقتراع على أساس لوائح مفتوحة، أي يستطيع الناخب إدخال تغييرات في مضمونها، وتكون حريتهم في تقدير أكبر، ويجري نظام الأغلبية على دورة واحدة أو على دورتين.⁽²⁾

والاقتراع بالأغلبية "أسلوب يفوز بموجبه المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات، أي يكون عدد الأصوات التي يحصل عليها هو ومنافسوه هذا ما يسمى الأغلبية البسيطة على دور واحد، أما اقتراع الأغلبية بدورتين فمن أجل الفوز في الانتخابات يجب الحصول على نصف الأصوات زائد صوت واحد"⁽³⁾.

ب. فروع نظام الأغلبية:

⁽¹⁾ - Jean marie COTTERET, Claude EMERI, **Les systèmes électoraux**. 7^{ème} édition, paris: presses universitaire de France, 1999, P 46.

⁽²⁾ - سعد عبديو، وآخرون، النظم الانتخابية دراسة في العلاقة ما بين النظام السياسي والنظام الانتخابي. بيروت: مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، 2005، ص 173

⁽³⁾ - مورييس ديفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري. ترجمة جورج سعد، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992، ص 94.

يتفرع نظام الأغلبية إلى خمسة فروع يمكن تحديدها في: نظام الفائز الأول، نظام تصويت الكتلة، نظام تصويت الكتلة الحزبية، نظام التصويت البديل، ونظام الجولتين، ونفصل فيها كالآتي:⁽¹⁾

- نظام الفائز الأول: يعتبر نظماً بسيطاً ويؤدي إلى إفراز ممثلين يدينون بالفضل للمناطق المحددة جغرافياً، ومن أكثر مميزاتة نجد أنه:

- يسهل عملية الاختيار وهذا ما أسماه فيليب برو وضوح الرهانات.⁽²⁾

- ينتج عن هذا النظام حكومة الحزب الواحد الفائز، مما يجعلها أكثر قوة واستقراراً.

- يؤدي إلى ظهور معارضة برلمانية متماسكة، وذلك لعدم تواجدها في الحكومة.

- يستبعد الأحزاب المتطرفة من التمثيل البرلماني، فإذا لم يكن الدعم الانتخابي لحزب أقلية متطرفة متمركزاً جغرافياً، فإنه من غير المحتمل أن يفوز بأي مقعد نيابي في ظل نظام الفائز الأول، وهذا عكس ما يحدث في نظام التمثيل النسبي، حيث يمكن للمتطرفين أن يتجمعوا على الصعيد الوطني، ويضمنوا التمثيل في البرلمان وهو ما يسمى بالتحالف.

- يعزز وجود صلة بين الناخبين وممثلهم.

- يسمح هذا النظام للناخب في أن يختار بين أشخاص المرشحين بدلاً من المفاضلة فقط بين اللوائح أو الأحزاب المتنافسة، مما يقلل من التأثير الكبير للأحزاب السياسية في تحديد المرشحين.

- يتيح هذا النظام فرصة انتخاب مرشح مستقل.

⁽¹⁾ - أندرو رينولدز، بن رايلي، أشكال النظم الانتخابية. ترجمة أيمن أيوب، ستوكهولم: منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2007، ص 71.

⁽²⁾ - فيليب برو، علم الاجتماع السياسي. ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص 310.

- أخيرا، وضوحه وسهولة تطبيقه، حيث أن الصوت الصحيح لا يتطلب سوى وضع علامة واحدة بجانب إسم مرشح واحد، وحتى إذا كان عدد المرشحين في ورقة الاقتراع كبيرا، فإنه من السهل عد الأصوات من طرف المكلفين بذلك.

- **نظام تصويت الكتلة:** إن تصويت الكتلة بكل بساطة يعني استخدام تصويت الفائز الأول في دوائر متعددة العضوية، يمتلك كل ناخب عددا من الأصوات يماثل عدد المقاعد الشاغرة، وعادة ما يتمكن الناخبون من حرية التصويت للمرشحين بصورة فردية، بغض النظر عن الحزب الذي ينتمون إليه. وهذا النوع من التصويت شائع في البلدان التي تمتلك أحزابا ضعيفة. في سنة 2004 استخدم هذا النظام في كل من جزر كايمان، الكويت، لاوس، لبنان، المالديف، فلسطين، سوريا، الأردن، تايلاند، والفلبين...، ولكن تم الاستغناء عنه حاليا في كل هذه البلدان نتيجة القلق إزاء النتائج التي أسفر عنها.

يسمح هذا النظام للناخبين بالترتيب ما بين الناخبين من المترشحين الفرديين، وفي الوقت نفسه، يعمل على زيادة دور الأحزاب مقارنة بنظام الفائز الأول، كما أنه يرفع من قدرتها التنظيمية وتماسكها.

- **نظام تصويت الكتلة الحزبية:** خلافا لنظام الفائز الأول، هناك دوائر متعددة العضوية تحت نظام كتلة التصويت الحزبية، ويختار الناخبون بين قوائم مرشحي الأحزاب بدلا من الأفراد، والحزب الذي يفوز بأكثر عدد من الأصوات يأخذ كل المقاعد في الدائرة الانتخابية.

- **نظام التصويت البديل:** تجري الانتخابات بنظام التصويت البديل في دوائر منفردة العضوية، على الشكل الذي تكون عليه في ظل نظام الفائز الأول، إلا أن نظام التصويت البديل يعطي خيارات أكبر عند ملء ورقة الاقتراع، ولا بد من إشارة الناخب إلى المرشح المفضل، حيث يقوم الناخب في نظام التصويت البديل بترتيب المرشحين طبقا لاختياراته عن طريق كتابة رقم (1) لأفضل مرشح، ورقم (2) لاختياره الثاني، ورقم (3) على الاختيار الثالث، وبذلك يمكن للناخبين التعبير عن

اختيارهم المفضل من بين المرشحين، ولا يكتفوا بذكر الاختيار الأول فقط، ويعرف هذا النظام في البلدان التي تستخدمه باسم التصويت التفضيلي.

- نظام الجولتين: إن أغلب أشكال نظام الجولتين تستخدم نظام الفائز الأول، ولكن من الممكن أيضا استخدام نظام الجولتين في المناطق متعددة العضوية باستعمال نظام كتلة التصويت، فالمرشح أو الحزب الذي يحصل على نسبة معينة من الأصوات ينتخب مباشرة دون الحاجة إلى إجراء اقتراع ثاني، أما إذا لم يحصل أي مرشح على أغلبية مطلقة تجرى جولة ثانية من التصويت، ويتم إعلان الفائز في الجولة الثانية باعتباره منتخبا.

وتختلف تفاصيل إدارة الجولة الثانية عند التطبيق من دولة إلى أخرى، والطريقة الأكثر شيوعا هي التي تجرى مباشرة بين الفائزين اللذين حصدا أعلى الأصوات في الجولة الأولى، ويسفر نظام الانتخاب هذا عن نتيجة تتسم بالأغلبية، ويحصل فيها أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة من الأصوات ويتم الإعلان عنه باعتباره الفائز، ويحق -في هذا النوع من الانتخابات- لأي مرشح يحصل على نسبة معينة من الأصوات من الناخبين المسجلين في الجولة الأولى الدخول في الجولة الثانية، ومن يحصل على أعلى عدد من الأصوات في الجولة الثانية يتم إعلان انتخابه، بغض النظر عما إذا كان قد حصل على الأغلبية المطلقة أم لا، وقد يوجد خمسة أو ستة مرشحين متنافسين في الجولة الثانية من الانتخابات. أي أنه يجوز لأكثر من مرشحين اثنين أن يشاركوا في الدور الثاني، إلا أنه في الغالب فإن المرشح أو المرشحين الذين لم يحققوا نتائج مشجعة في الدور الأول ينسحبون مع دعوة مؤيديهم لتأييد أحد المرشحين المستمرين، ويعد هذا النظام من أكثر الوسائل شيوعا لانتخاب الرؤساء.

غير أن نظام الجولتين يحمل العديد من المساوئ تبرز في أنه ينتج ضغطا كبيرا على إدارة الانتخابات خاصة وأن قاعدة إلزامية الحصول على الأغلبية المطلقة (نصف الأصوات زائد صوت) في الجولة الأولى يتم التخلي عليها في الجولة الثانية، هذا ما

يزيد من التكاليف المادية لإجراء الانتخابات، ناهيك عن الوقت الكبير بين البدء في الانتخابات لغاية إعلان النتائج.

2. النظام النسبي

أ. تعريف النظام النسبي: يعرف التمثيل النسبي بأنه نظام انتخابي يقوم على أساس التنافس الحريين لوائح أو تكتلات سياسية في دوائر انتخابية كبرى، بحيث تفوز كل لائحة بعدد من المقاعد النيابية مساوي للنسبة المئوية التي تنالها من مجموع أصوات عدد المقتربين.⁽¹⁾

يعتمد هذا النظام على الاقتراع بالقائمة في دوائر واسعة وكبيرة، سواء على المستوى الوطني أو الجهوي، وتقوم جميع أنظمة التمثيل النسبي للحزب على مجموع الأصوات الوطنية وحصته من المقاعد. وعليه، فإن الحزب الرئيسي الذي يحصل 40 في المائة مثلا من الأصوات يجب أن ينال نسبة مساوية لها تقريبا من المقاعد، والحزب الثانوي الذي يحصل على 10 في المائة من الأصوات مثلا يجب أن ينال 10 في المائة من المقاعد، وغالبا ما يعد استخدام القوائم الحزبية كأفضل وسيلة لبلوغ النسبية، وفي إمكان كل حزب أن يقدم إلى الناخبين قائمة من المرشحين على المستوى الوطني أو الإقليمي. يعمل هذا المبدأ على تعزيز ثقة مختلف الأحزاب بالنظام الانتخابي وبالتالي تأييدهم له⁽²⁾، ونظرا لأيجابيات نظام التمثيل النسبي، فقد اعتمدته العديد من الديمقراطيات حديثة النشأة.⁽³⁾

يتطلب تنفيذ نظام التمثيل النسبي وجود دوائر انتخابية متعددة التمثيل أي وجود مجموعة من المقاعد، إذ لا يمكن توزيع المقعد الواحد نسبيا.

(1) - عصام نعمان، "نحو النسبة والخط الثالث والمقاومة المدنية"، مجلة المستقبل العربي، عدد 345.

بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2007، ص 105.

(2) - نفس المرجع الأنف الذكر، ونفس الصفحة.

(3) - عبدو، مرجع سابق، ص 230.

ب. فروع النظام النسبي:

- نصاب الإبعاد: نصاب الإبعاد هو العتبة التي يقتضي أن تتجاوزها اللائحة من أجل أن تستحق التمثيل، إذ ليس من المنطقي أن يكون لحزب ما ممثلين في البرلمان ولم يحصل على نسبة معتبرة من الأصوات، ففي ألمانيا ونيوزيلندا وروسيا حدد هذا النصاب بـ 5%، وفي هولندا حدد نصاب الإبعاد بنسبة 0,67%. وأعلى نسبة إبعاد كانت في سيشيل والتي حددت بـ 10% من أجل انتخاب 23 عضواً على أساس النظام النسبي، وعلى خلاف ذلك نجد في جنوب إفريقيا مثلاً أنه لم يطبق نصاب للإبعاد، ولذلك فاز الحزب الديمقراطي المسيحي الإفريقي بمقعدين في انتخابات عام 1994، مع أنه حصل على أقل من 0,45% من الأصوات.⁽¹⁾

إن نصاب الإبعاد الذي يمثل الحد الأدنى من الأصوات الذي تحتاجه لائحة ما لكي يتسنى لها المشاركة في عملية توزيع المقاعد، والأطراف التي تخفق في ضمان هذه النسبة من الأصوات لا تكون مؤهلة للمشاركة في توزيع المقاعد على اللوائح المشاركة، يختلف حجمه وفقاً للأهداف التي تتوخاها الدولة، ففي ألمانيا مثلاً كان الهدف منه الرغبة في منع وصول المجموعات المتطرفة إلى البرلمان.⁽²⁾

كما يمكن أن يستخدم نصاب الإبعاد للتمييز ضد الأطراف الصغيرة أو المتطرفة، إلا أن هذا النظام لا ينجح بصورة دائمة في ذلك، لأن هذه الأحزاب الصغيرة تستطيع أن تتجمع في لائحة واحدة وبذلك يمكن لها تجاوز نصاب الإبعاد المطلوب بسهولة، وتستطيع بذلك أن تكسب أصواتاً مشتركة كافية لأن تفوز ببعض المقاعد.⁽³⁾

- نظام التمثيل النسبي على أساس القائمة: أغلب الدول التي تعتمد التمثيل النسبي، نجدها تتبع النظام النسبي على أساس اللائحة أو القائمة، وهذا الأسلوب هو أسهل أساليب التمثيل النسبي إعمالاً، بحيث يتقدم كل حزب بقائمة مرشحين،

(1) - نفس المرجع الآنف الذكر، ص 234.

(2) - Andrew REYNOLDS, ben REILLY, *La conception des Systèmes électoraux*. Stockholm: IDEA, p 83.

(3) - عبدو، مرجع سابق، ص 235.

ويصوت الناخبون لصالح الحزب أو القائمة، ويكون لكل طرف عدد من المقاعد يساوي نسبة الأصوات التي حصل عليها، ويؤخذ المرشحون الفائزون في كل لائحة وفقا لترتيبهم فيها، أو وفقا لأي أسلوب مفاضلة تعتمد الدولة.⁽¹⁾

- الصوت الواحد المتحول: يستعمل هذا النظام في دوائر متعددة المقاعد، حيث يصنف الناخبون أسماء المرشحين وفقا لتفضيلهم على ورقة التصويت بنفس طريقة الصوت البديل. ولكن الاختلاف يكمن في أن التفضيل بين المرشحين هو اختياري، ولا يطلب من الناخبين أن يفضلوا بين كل المرشحين، بل يمكن أن يفضلوا مرشحا واحدا فقط. إن نظام الصوت المنفرد القابل للتحويل يتميز بأنه من النظم النسبية الأكثر تحقيقا للعدالة في التمثيل، ذلك أنه يمنح الناخب حرية أكبر في الاختيار والمفاضلة بين المترشحين.⁽²⁾

ويقوم هذا النظام على مبدأ أن يعلن فائزا كل مرشح تتجاوز أصواته الحاصل الانتخابي بقسمة عدد الأصوات المقترعة على عدد النواب الذين يجب انتخابهم زائد واحد (هذا الحاصل الانتخابي المخفض يسهل عملية إسناد المقاعد).

قد يكون لمنطقة انتخابية ما عدد متقلب من النواب الذين يجب انتخابهم وكل ناخب له صوت واحد فقط. ولكن هذا الصوت قابل للتحويل، إذا كان مرشحه قد حصل على أصوات أكثر من اللازم، أو إذا كان مرشحه قد حصل على أدنى الأصوات، ولهذا يتعين على الناخب أن يعين المرشحين بترتيب الثاني والثالث والرابع المفضلين عنده.⁽³⁾

كآلية لاختيار الممثلين، فإن نظام الصوت القابل للتحويل ربما يكون من أهم الأنظمة الانتخابية، إذ يسمح للناخب أن يختار من بين اللوائح، ومن بين المرشحين ضمن اللائحة الواحدة حد سواء، بل أكثر من ذلك، فباستطاعة الناخبين أن يؤثرُوا في تركيب هذه اللوائح، وتكوين التحالفات، كما أنه يمنح المرشحين

(1) - نفس المرجع الأنف الذكر، ونفس الصفحة.

(2) - نفس المرجع الأنف الذكر، ص 236.

(3) - COTTERET, EMERI, Op.Cit, P 81

المستقلين فرصة للفوز بسبب قدرة الناخب على القيام بعملية المفاضلة بين المرشحين وعدم الاكتفاء باختيار اللوائح.⁽¹⁾
وينتقد النظام النسبي في:⁽²⁾

- أن الحكومات الائتلافية الناتجة عن نظم التمثيل النسبي تكتنفها بعض السلبيات، على رأسها عدم استطاعتها تنفيذ سياستها بشكل متماسك عند حدوث خلافات سياسية بين الأحزاب المشكلة لها، وغالبا ما تشهد هذه التجارب استقالات كثيرة.

- يؤدي نظام التمثيل النسبي إلى تجزئة الأحزاب السياسية، بعد الخلافات التي قد تنشب داخل الحزب الواحد.

- يؤدي هذا النظام إلى ضعف العلاقة بين الناخبين ونوابهم، فلا يمتلك الناخبون قدرة على تحديد هوية من سيمثلهم، ولا يظهر ممثل محدد لمنطقتهم، وبذلك لا يمتلكون القدرة على رفض أي ممثل إذا ما أساء استخدام منصبه.

- أنه غير بسيط (خاصة النظام التفضيلي)، مما يجعله غير مناسب للمجتمعات التي تكثف فيها نسبة الأمية.

عن طريق الاقتراع النسبي يتم توزيع المقاعد حسب النسبة المئوية لعدد الأصوات المحصل عليها، ويتم هذا التوزيع عبر مرحلتين:

في المرحلة الأولى يتم التوزيع الأولي للمقاعد وذلك بتحديد القاسم الانتخابي بقسمة عدد الأصوات على عدد المقاعد سواء على المستوى الوطني، أو على مستوى الدائرة الانتخابية، وبهذا يتضح المعامل الانتخابي والذي يتم من خلاله الحصول على مقعد.

في المرحلة الثانية يتم توزيع المقاعد المتبقية، والذي يتم بعدة طرق:

(1)- سويقات، مرجع سابق، ص 56.

(2)- نفس المرجع الذكر، ص 57.

- توزيع المقاعد المتبقية على المستوى الوطني: يسمى بنمط الاقتراع النسبي المطلق، ووفق هذا النمط يتم جمع الأصوات المتبقية على المستوى الوطني، وعن طريق قسمتها على عدد المقاعد المتبقية يتم تحديد المعامل الانتخابي الذي عن طريقه توزع المقاعد المتبقية، يسهل هذا النظام في الدول ذات المساحة الصغيرة، حيث يمكن اعتبار كامل ترابها دائرة انتخابية واحدة⁽¹⁾.

- توزيع المقاعد المتبقية على المستوى المحلي: يسمى بنمط الاقتراع النسبي التقليلي، وعن طريق قسمة عدد الأصوات المتبقية في الدائرة على عدد المقاعد المتبقية في الدائرة يتم تحديد المعامل الانتخابي لتوزيع المقاعد المتبقية على المستوى المحلي.

والمثال التالي يوضح كيفية توزيع المقاعد:

إذا افترضنا أن مجموع الأصوات المعبر عنها هو 400,000 صوت، ويجب شغل 8 مقاعد، يتم تحديد القاسم الانتخابي بقسمة $8/400,000 = 50,000$ (قاسم انتخابي)، ونجد 5 أحزاب تتنافس على هذه المقاعد حيث حصلت كل قائمة على الأصوات التالية:

القائمة أ: 126,000 صوت

القائمة ب: 94,000 صوت

القائمة ج: 88,000 صوت

القائمة د: 65,000 صوت

القائمة هـ: 27,000 صوت

فنجد:

القائمة أ: $50,000/126,000 = 2$ مقعد، متبقى 26,000 صوت

القائمة ب: $50,000/94,000 = 1$ مقعد، متبقى 44,000 صوت

القائمة ج: $50,000/88,000 = 1$ مقعد، متبقى 38,000 صوت

(1)- اسعد والي، "النظم الانتخابية"، محاضرات مادة الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية، لطلبة

السنة الرابعة ليسانس تخصص تنظيم سياسي وإداري، دفعة 2003-2004.

القائمة د: $50,000/65,000 = 1$ مقعد، متبقي 15,000 صوت
القائمة هـ: $50,000/27,000 = 0$ مقعد، متبقي 27,000 صوت.

وبالتالي:

تحصل القائمة أ على مقعد إضافي فيصبح 3 مقاعد

تحصل القائمة ب على مقعد إضافي فيصبح 2 مقعد

تحصل القائمة ج على مقعد إضافي فيصبح 2 مقعد

تحصل القائمة د على 1 مقعد

لا تحصل القائمة هـ على أي مقعد

في هذا الإطار وحسب المثال السابق، أعطى هونت Hondt البلجيكي نمطا مبسطا لحساب المقاعد حيث يتم ترتيب الأصوات كالآتي:

أ	ب	ج	د	هـ	
126,000	94,000	88,000	65,000	27,000	1
63,000	47,000	44,000	32,500	13,500	2
42,000	31,300	29,300	21,600	9,000	3
31,500	23,500	22,000	16,250	6,750	4
21,200	18,800	17,600	13,000	5,400	5

المصدر: مورييس ديفيرجيه، مرجع سابق، ص 98.

ملاحظة: حصلنا على الأعداد في الجدول بقسمة عدد الأصوات لكل قائمة على الأرقام المقابلة لها (من 1 إلى 5).

نقوم بترتيب هذه الأعداد ترتيبا تنازليا لغاية الوصول إلى عدد المقاعد المطلوب شغلها والمحدد بـ 8 مقاعد، تكون كالآتي:

126,000، 94,000، 88,000، 65,000، 63,000، 47,000،
44,000، 42,000

ونجعل من العدد الثامن (42,000) القاسم الانتخابي:

تحصل القائمة أ على: $42,000/126,000 = 03$ مقاعد

تحصل القائمة ب على: $42,000/94,000 = 02$ مقعد

تحصل القائمة ج على: $42,000/88,000 = 02$ مقعد

تحصل القائمة د على: $42,000/65,000 = 01$ مقعد

لا تحصل القائمة هـ على أي مقعد.

3. الأنظمة المختلطة

تقوم نظم الانتخاب المختلطة على أساس الاستفادة من مميزات كل من نظم الأغلبية ونظم التمثيل النسبي. وعليه، يتركب النظام المختلط من نظامين انتخابيين مختلفين عن بعضهما البعض، ويعملان بشكل متوازي. ويتم الاقتراع بموجب النظامين من قبل نفس الناخبين، حيث تجتمع نتائج النظامين لانتخاب الممثلين في الهيئة التي يتم انتخابها. ويستخدم في ظل النظام المختلط أحد نظم التعددية/الأغلبية أو أحيانا إحدى النظم الأخرى، والذي عادة ما يقوم استنادا على دوائر انتخابية أحادية التمثيل، بالإضافة إلى نظام القائمة النسبية.

نتيجة للمساوئ التي انجرت عن استعمال كل من نظام الأغلبية والنظام النسبي وعدم التوصل إلى نظام مثالي، سعى بعض المختصين إلى البحث عن وسائل مختلفة تضم إيجابيات كلا النظامين مع تفادي سلبياتهما. ويمكن التمييز بين نوعين من الأنظمة المختلطة، النوع الأول يتمثل في الأنظمة التي لا تنتمي إلى أي من النظام النسبي أو نظام الأغلبية، وليست مزيج مباشرين قواعد النسبية والأغلبية، بل تكون أنظمة مستقلة بذاتها، وهي تلك الأنظمة التي تضمن تمثيلا للأقلية، دون أن يكون بالضرورة تمثيلا متناسبا مع عدد أصوات المقترعين لها، كنظام الصوت غير قابل للتحويل. أما النوع الثاني فهو يضم الأنظمة المختلطة فعلا، والتي تتألف من مزيج بين قواعد النظام النسبي وقواعد نظام الأغلبية بشكل متوازي ومستقل

عن بعضهما البعض، وقد يغلب عليها هذا اللون أو ذلك تبعا للنسب التي تدخل في تكوين هذا النظام الانتخابي.⁽¹⁾

طبق هذا النظام في ألمانيا، حيث لكل ناخب ورقة مزدوجة الاقتراع كالآتي:

الأول: بالاسم الواحد على دورة واحدة لانتخاب نصف النواب، وهو يعين مرشحا فرديا وفقا للاقتراع الأكثرى. والثاني: يعين حزبا ارتكازا على هذا الاقتراع، يحسب - تبعا للنظام النسبي - عدد المقاعد الإجمالي الذي حصل عليه كل حزب بالنسبة لمجموع أعضاء "البوندستاغ" مع تطبيق التمثيل النسبي، وإضافة مقاعد لضمان توزيع نسبي تماما. تظهر السمة المختلطة لهذه المنظومة عبر واقعة أن التصويت الأول هو لصالح شخصية أكثر منه لصالح حزب، كما في المنظومة الأغلبية بالاسم الواحد، أما الثاني فيكون على أساس لائحة.⁽²⁾

كما طبق في فرنسا (نتيجة للنظام الانتخابي المؤرخ في 09 ماي 1951، وهو ما يسمى نظام التحالف بين القوائم) في تشريعات سنتي 1951-1956، كان القصد السياسي منه منح أفضلية الأغلبية لأحزاب الوسط على حساب الأحزاب المتطرفة وهي (حزب RPF) وهو ما يطلق عليه اسم الحزب الديغولي والذي كان نادرا ما يتحالف، و(الحزب الشيوعي) الذي كان لا يتحالف أبدا، والنتيجة، إذا حصلت الأحزاب المتحالفة على الأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها فإنها تفوز بكامل المقاعد المطلوب شغلها في الدائرة الانتخابية (العمالة)، وإلا يتم توزيع المقاعد بالتناسب حسب منطق الاقتراع النسبي، حيث كل طرف يحصل على المقاعد حسب الأصوات التي حصل عليها.⁽³⁾

كما أخذت إيطاليا بهذه المنظومة بسن قانون انتخابي في 4 أوت 1993، إنه نظام مختلط حيث 75% من المقاعد البرلمانية (مجلس النواب، ومجلس الشيوخ) توزع حسب قاعدة الاقتراع بالأغلبية على اسم واحد وفي دورة واحدة، في حين 25% من

(1) - عبدو، مرجع سابق، ص 279.

(2) - ديفيرجييه، مرجع سابق، ص 100.

(3) - نفس المرجع الذكر، ص 105.

المقاعد توزع حسب الاقتراع النسبي مع تطبيق قاعدة الباقي الأقوى على المستوى الوطني، على القوائم الحاصلة على 4% على الأقل من الأصوات المعبر عنها، هذا بالنسبة لمجلس النواب. أما بالنسبة لمجلس الشيوخ فتم الأخذ بقاعدة المعدل الأقوى دون تحديد أية نسبة مئوية للأصوات المعبر عنها.⁽¹⁾

4. الانتخابات والأحزاب السياسية

تؤثر النظم الانتخابية المختلفة في فهم ماهية وتركيبه نظم الأحزاب السياسية وطريقة تنظيمها وعملها. وعملا على قيام أحزاب سياسية يمكنها تحقيق أعلى درجة ممكنة من التمثيل، نجد بأن معظم الخبراء يفضلون النظم الانتخابية التي تحفز على إيجاد أحزاب سياسية تستند إلى قيم سياسية وأيديولوجية واسعة، بالإضافة إلى رسم برامج سياسية واضحة المعالم تحد من مخاطر تفاقم الصراعات الداخلية ضمن مجتمع ما، ومن شأن الأحزاب القائمة على تلك الأسس الواسعة أن تعكس بشكل أفضل توجهات الرأي العام لمجموع المواطنين وتطلعاتهم.⁽²⁾ ، بدلا من تلك المستندة إلى اعتبارات عرقية أو محلية ضيقة، أو تلك الأحزاب التي تسعى أحزاب الميليشيات التي هي عبارة عن منظمات شبه عسكرية تسعى للحصول على السلطة بالعنف والقوة وليس بالطرق السلمية المتعارف عليها في الممارسة الديمقراطية من خلال اللجوء إلى الوسائل السلمية.⁽³⁾

والأحزاب السياسية في الحقيقة تعد من أجهزة المنظومة السياسية لأنها تتطلع للمشاركة المباشرة في سلطة الدولة وتسعى بالمقابل لرفع تمثيلها إلى أقصى حد ممكن، فهي آلات انتخابية وحلقات للجدل السياسي والتنشئة السياسية وإنارة الرأي العام وتكوينه، وتعمل على زيادة الوعي السياسي وإدارة الصراع السياسي في المجتمع وتضمن الحريات العامة، إضافة إلى أنها آلية تضمن انتقال السلطة

(1) - اسعد والي، مرجع سابق.

(2) - نفس المرجع الأنف الذكر.

(3) - نور الدين حاروش، الأحزاب السياسية. الجزائر: دار الأمة، 2009، ص 112-113.

بطريقة سلمية، وتسعى لتوفير الشرعية السياسية والتكامل القومي، وأخيرا تضمن الرقابة الشعبية خاصة عندما يكون الحزب خارج السلطة.⁽¹⁾

وعموما، تأتي النظم السياسية التي تتصف بدرجات عالية من مركزية الحكم، والتي تستخدم نظام القائمة النسبية على أساس القوائم المغلقة، في مقدمة النظم التي تحفز على قيام التنظيمات الحزبية القوية والمتماسكة، على العكس تماما مما يمكن أن ينتج عن الأنظمة القائمة على أساس تعدد الدوائر الانتخابية، مثل نظام الفائز الأول. إلا أنه هناك الكثير من المتغيرات الانتخابية الأخرى والتي تؤثر في النظام الحزبي بشكل عام. فعلى سبيل المثال، حاولت بعض الديمقراطيات مثل روسيا وأندونيسيا التأثير في تكوين نظامها الحزبي، وذلك من خلال توفير المحفزات لقيام الأحزاب الوطنية بدلا من المحلية. ولجأت بعض البلدان الأخرى، كالإكوادور وبابوا غينيا الجديدة إلى وسائل أخرى لتحقيق ذلك تتعلق بشروط تسجيل وتمويل الأحزاب السياسية. وتعتبر مسألة تمكين الأحزاب السياسية من الحصول على تمويل لها من القطاعين العام أو الخاص إحدى المسائل المفصلية ذات العلاقة بكافة الجوانب الخاصة بتصميم النظم الانتخابية، بالإضافة إلى تحولها في كثير من الأحيان إلى التحدي الأكبر الذي يواجه نشوء الأحزاب السياسية القابلة للبقاء.⁽²⁾

وكما يؤثر اختيار النظام الانتخابي في تطور الأحزاب السياسية وطريقة عملها، كذلك الأمر بالنسبة للنظام الحزبي القائم حيث له تأثيره في اختيار النظام الانتخابي الملائم له، إذ عادة ما تعارض الأحزاب السياسية القائمة إدخال أية تغييرات قد تمس بمصالحها، أو قد تتمكن أحزاب أخرى منافسة من دخول المعترك السياسي، إلا إذا توافرت ضرورات سياسية ملحة للقبول بذلك، لذا فقد ينعكس توجه الأحزاب السياسية كعائق أمام تنوع الخيارات المتوفرة لتغيير النظام الانتخابي.

تؤدي النظم الانتخابية المختلفة إلى إفراز طبيعة مختلفة للعلاقة بين المرشحين الأفراد وناخبهم. وبشكل عام، تعمل النظم المستندة إلى وجود دوائر انتخابية

(1)- نفس المرجع الأنف الذكر، ونفس الصفحات.

(2)- عبود وآخرون، مرجع سابق، ص 90.

أحادية التمثيل، كنظم التعددية/الأغلبية، على تقوية تلك العلاقة من خلال تحفيز المرشحين الأفراد على العمل كممثلين أو مرسلين عن مناطق جغرافية محددة، حيث يتمثل دورهم الأساسي في تمثيل ناخبهم في دوائرهم الانتخابية. وعلى العكس من ذلك، تعمل النظم العاملة بموجب دوائر انتخابية كبيرة ومتعددة التمثيل، كالنظم النسبية، على إفراز ممثلين يعملون بشكل أساسي استنادا إلى ولاءاتهم الحزبية فيما يتعلق بمسائل وطنية عامة. ولكل من التوجهين محاسنه، الأمر الذي يكمن وراء شعبية النظم المختلطة، والتي تجمع بين كلا النوعين من التمثيل بمستوياته الوطني والمحلي.⁽¹⁾

عادة ما يثور كثير من الجدل فيما يتعلق بالمساءلة والمحاسبة عند التطرق إلى العلاقة بين النظم الحزبية والنظم الانتخابية، خاصة بالنسبة لمسؤولية الممثلين الأفراد المنتخبين. ولا تتأثر العلاقة بين الناخبين والممثلين المنتخبين والأحزاب السياسية بالنظام الانتخابي فقط، بل كذلك تتأثر بجوانب أخرى تخص الإطار القانوني للنظام السياسي، كعدد المرات التي يسمح فيها للفرد ببلوغ عضوية الهيئات المنتخبة، أو الضوابط الخاصة بتحديد طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية وأعضائها المنتخبين لمواقع تمثيلية، أو تلك المتعلقة بمنع الأعضاء المنتخبين من تغيير انتماءاتهم الحزبية دون الاضطرار إلى الاستقالة من المجلس المنتخب... إلخ.

تعز حرية الناخبين عن خياراتهم لصالح المرشحين الأفراد، عوضا عن حصر ذلك في الاختيار بين الأحزاب السياسية فقط، وتعتبر وجهها من أوجه المحاسبة، لذا فإننا نجد الكثير من البلدان قد قامت مؤخرا بإدخال عناصر جديدة في نظمها الانتخابية لتوفير ذلك الاختيار للناخبين، كاللجوء إلى اعتماد القوائم المفتوحة في ظل نظام القائمة النسبية على سبيل المثال.⁽²⁾

(1)- سويقات، مرجع سابق، ص 58.

(2)- ديفرجيه، مرجع سابق، ص 89.

وعلى العموم، تختلف تأثيرات النظم الانتخابية على الأحزاب السياسية، ويتراوح ذلك التأثير بين نظام الأغلبية والنظام النسبي، فحسب أطروحة موريس ديفيرجيه: - يؤدي الاقتراح النسبي إلى نظام أحزاب متعددة، جامدة، ومستقلة، حيث إذا دخلت في تحالفات فإنها تبقى دائما متمسكة بموقفها، وغير راضية بالبرامج للمحافظة على استقلالها.

- يؤدي نظام الأغلبية على دورين إلى أحزاب متعددة مرنة وليست جامدة، ومترابطة وليست مستقلة، حيث أنه في الدور الثاني تتنازل الأحزاب جزئيا على مواقفها.

- يؤدي نظام الأغلبية على دور واحد إلى ثنائية حزبية، مما يؤثر سلبا على الأحزاب الصغيرة، بما يسمى قانون التكهيب، حيث نسبة المقاعد بين الحزبين الرئيسيين تعادل تكهيب نسبة الأصوات المعبر عنها في كلا الحزبين، مما يؤدي إلى تضخيم تمثيل الأغلبية، وتقليل تمثيل الأقلية.

تعرضت أطروحة ديفيرجيه لعدة انتقادات، وركزت كل الانتقادات على البعد الواحد أي العامل الانتخابي في موضوع تتدخل فيه عوامل مختلفة أهم من النظام الانتخابي، منها ما قاله جورج لافو **George Lavau**: "إن النظام الانتخابي شيء لا يذكر بالنظر إلى العوامل العديدة (الوطنية، التاريخية، الاديولوجية...) التي تؤثر على الحياة السياسية والحزبية في بلد ما".

تدارك ديفيرجيه الخلل في أطروحته، واعترف بتأثير الأوضاع الوطنية والاديولوجيات والبنى السوسيواقتصادية على الأحزاب السياسية، لكنه برر هذا الطرح بقوله: "اخرنا أن نحدد بالدقة تأثير النظم الانتخابية لسد الفجوة، لكن هذا لا يعني أننا اعتبرنا النظام الانتخابي أهم من التأثيرات الأخرى. في الواقع يعتبر النظام الانتخابي مكبح من جهة، ومسرّع من جهة ثانية، معناه، وجود نظام انتخابي ما قد يسهل التعدد الحزبي الذي انجر عن فعل عوامل أخرى، في حين وجود نظام انتخابي آخر قد يعرقله، فالنظم الانتخابية لا تلعب في الحقيقة دور المحرك، حيث التأثير

الحاسم في هذا الصدد يعود إلى الأوضاع الوطنية والادولوجيات، سيما البنى
السوسيواقتصادية⁽¹⁾

وعموما فإن الأحزاب السياسية تتأثر فعليا بعامل النظام الانتخابي، وهو الأمر الذي
أكده دوقلاس ريغز **Douglas Riggs** في دراسة بعنوان "الآثار السياسية للقوانين
الانتخابية"، حيث درس 107 تشريع انتخابي ووجد 96 منها يتطابق مع أطروحة
دوفيرجييه.

إن ما يمكن قوله في هذا الصدد، أن النظم الحزبية تتأثر بمعيار التنافسية، حيث
تكون التعددية الحزبية محققة وليست صورية، ومعيار التفرقة في ذلك يكمن في
التناوب على السلطة، فنقول هناك تعددية حزبية محققة لوجود إمكانية الوصول
إلى السلطة من طرف كل الأحزاب، وغير محققة بانعدام تلك الإمكانية، فهنا نجد
عامل النظام الانتخابي هو العامل المؤدي إلى إتاحة فرص تناوب أو تقييد تلك
الفرص.

خاتمة:

في الأخير يمكن القول أن النظم السياسية التي تتصف بدرجات عالية من مركزية
الحكم، والتي تستخدم نظام القائمة النسبية على أساس القوائم المغلقة، في
مقدمة النظم التي تحفز على قيام التنظيمات الحزبية القوية والمتماسكة، على
العكس تماما مما يمكن أن ينتج عن الأنظمة القائمة على أساس تعدد الدوائر
الانتخابية، مثل نظام الفائز الأول. إلا أنه هناك الكثير من المتغيرات الانتخابية
الأخرى والتي تؤثر في النظام الحزبي بشكل عام. فعلى سبيل المثال، حاولت بعض
الديمقراطيات مثل روسيا وأندونيسيا التأثير في تكوين نظامها الحزبي، وذلك من
خلال توفير المحفزات لقيام الأحزاب الوطنية بدلا من المحلية. ولجأت بعض البلدان
الأخرى، كالإكوادور وبابوا غينيا الجديدة إلى وسائل أخرى لتحقيق ذلك تتعلق
بشروط تسجيل وتمويل الأحزاب السياسية. وتعتبر مسألة تمكين الأحزاب

(1) - مورييس ديفيرجييه، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد، عبد المحسن سعد، القاهرة: الهيئة

العامة لقصور الثقافة، 2011، ص 11.

السياسية من الحصول على تمويل لها من القطاعين العام أو الخاص إحدى المسائل المفصلية ذات العلاقة بكافة الجوانب الخاصة بتصميم النظم الانتخابية، بالإضافة إلى تحولها في كثير من الأحيان إلى التحدي الأكبر الذي يواجه نشوء الأحزاب السياسية القابلة للبقاء.

وكما يؤثر اختيار النظام الانتخابي في تطور الأحزاب السياسية وطريقة عملها، كذلك الأمر بالنسبة للنظام الحزبي القائم حيث له تأثيره في اختيار النظام الانتخابي الملائم له، إذ عادة ما تعارض الأحزاب السياسية القائمة إدخال أية تغييرات قد تمس بمصالحها، أو قد تتمكن أحزاب أخرى منافسة من دخول المعترك السياسي، إلا إذا توافرت ضرورات سياسية ملحة للقبول بذلك، لذا فقد ينعكس توجه الأحزاب السياسية كعائق أمام تنوع الخيارات المتوفرة لتغيير النظام الانتخابي.

تؤدي النظم الانتخابية المختلفة إلى إفراز طبيعة مختلفة للعلاقة بين المرشحين الأفراد وناخبهم. وبشكل عام، تعمل النظم المستندة إلى وجود دوائر انتخابية أحادية التمثيل، كنظم التعددية/الأغلبية، على تقوية تلك العلاقة من خلال تحفيز المرشحين الأفراد على العمل كممثلين أو مرسلين عن مناطق جغرافية محددة، حيث يتمثل دورهم الأساسي في تمثيل ناخبهم في دوائرهم الانتخابية. وعلى العكس من ذلك، تعمل النظم العاملة بموجب دوائر انتخابية كبيرة ومتعددة التمثيل، كالنظم النسبية، على إفراز ممثلين يعملون بشكل أساسي استناداً إلى ولاءاتهم الحزبية فيما يتعلق بمسائل وطنية عامة. ولكل من التوجهين محاسنه، الأمر الذي يكمن وراء شعبية النظم المختلطة، والتي تجمع بين كلا النوعين من التمثيل بمستوياته الوطني والمحلي